מדינת ישראל

משרד החינוך

סוג הבחינה: בגרות

מועד הבחינה: חורף תשפ"ד, 2024

מספר השאלון: 34282

תרגום לערבית (2)

دولة إسرائيل

وزارة التّربية والتّعليم

نوع الامتحان: بچروت

موعد الامتحان: شتاء 2024

رقم النّموذج: 34282

ترجمة إلى العربيّة (2)

אזרחות

المدنيّات

הוראות

א. משך הבחינה: שעה וארבעים וחמש דקות.

ב. מבנה השאלון ומפתח ההערכה:
בשאלון זה פרק אחד.
(50x2) — 100 נק'
סך הכל — 100 נק'

ג. חומר עזר מותר בשימוש: אין.

ד. הוראות מיוחדות: אין.

تعليمات

أ. مدّة الامتحان: ساعة وخمس وأربعون دقيقة.

ب. مبنى النّموذج وتوزيع الدّرجات:
في هذا النّموذج فصل واحد.
(50x2) – 100 درجة
المجموع – 100 درجة

جـ. موادّ مساعدة يُسمح استعمالها: لا توجد.

د. تعليمات خاصّة: لا توجد.

يجب الكتابة في دفتر الامتحان فقط. يجب كتابة "مسوّدة" في بداية كلّ صفحة تُستعمَل مسوّدة.
كتابة أيّة مسوّدة على أوراق خارج دفتر الامتحان قد تسبّب إلغاء الامتحان.

الأسئلة في هذا النّموذج ترد بصيغة الجمع، ورغم ذلك يجب على كلّ طالبة وطالب الإجابة عنها بشكل فرديّ.

ב ה צ ל ח ה !

نتمنّى لكم النّجاح!

رجاءً، أيّ شيء إلّا الاستفتاء العامّ! (100 درجة)

اقرأوا القطعة الّتي أمامكم، وأجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3.

في مطلع عام 2023، اقترح وزير العدل إصلاحًا قضائيًّا – إجراء عدّة تغييرات في القوانين الّتي تتعلّق بجهاز القضاء.
مُناصِرو "الإصلاح القضائيّ" ومعارِضوه، الّذين يسمّونه "انقلابًا في نظام الحكم"، يدعون بين الحين والآخر لإجراء استفتاء عامّ من أجل الحسم نهائيًّا في هذا الجدل، بدعوى أنّ الاستفتاء العامّ هو الأداة الأكثر ديمقراطيّة. لكنّ الاستفتاء العامّ عمليًّا هو أداة إشكاليّة. الاستفتاء العامّ هو أداة حادّة جدًّا تحسم بين "نعم" وَ "لا"، بدون إمكانيّة تسوية أو إبراز للتّعقيد وبدون اعتبار للظّروف. حتّى أنّه من الممكن أن يمسّ بحقوق مجموعات أقلّيّات في الدّولة، ولهذا، حسب رأيي، لا يلائم المجتمع المتصدّع في إسرائيل.
أُدخِلَ الاستفتاء العامّ إلى "صندوق الأدوات" الدّيمقراطيّ في إسرائيل من خلال "قانون أساس: الاستفتاء العامّ" الّذي شرّعته الكنيست عام 2014، بالإضافة إلى بقيّة قوانين الأساس. يتعلّق هذا القانون بإمكانيّة طرح اقتراح بالتّنازل عن أراضٍ تقع تحت السّيادة الإسرائيليّة. وفقَ هذا القانون، هناك حاجة إلى تأييد 80 عضو كنيست على الأقلّ حتّى تتمّ المصادقة على الاقتراح. إذا أَيَّدَ الاقتراح أكثر من 60 عضوًا وأقلّ من 80 عضوًا – فإنّ القرار يُحوَّل إلى استفتاء عامّ.
لكنّ استعمال الاستفتاء العامّ فيما يتعلّق بالإصلاح القضائيّ سيفتح مجالًا أمام استعماله في مسائل أخرى مختلَف عليها، وهناك خطر بأن يعتاد الجهاز السّياسيّ على ذلك.
الاستفتاء العامّ في مسائل عُرضة لخلاف عميق، ليس نظامًا مناسبًا لمجتمع توجد فيه تصدّعات عميقة، لأنّه يعارض السّياسة الّتي تستند إلى تسويات وإلى مفاوضات وتوصُّل إلى اتّفاقات. لن يسمح الاستفتاء العامّ بالتّعبير عن مواقف مُركَّبة أو تأييد أو معارَضة جزئيّة. من المرجَّح الافتراض بأن يصرّ الأطراف على مواقفهم، ممّا يؤدّي إلى تفاقُم الخلاف والتّمزّق بينهم.
إضافةً إلى ذلك، في جهاز القضاء في إسرائيل لا يوجد ما يكفي من التّوازُنات لكَبْح قوّة الائتلاف الحكوميّ، مثل وجود دستور أو برلمانَيْن. الإمكانيّة بأن يتمّ اتّخاذ قرارات لا يمكن الاستئناف عليها، اعتمادًا على استفتاء عامّ، يمكنها أن تؤدّي إلى ضرر إضافيّ في قُدرة الكنيست ومحكمة العدل العليا على انتقاد السّلطة. كما أنّه، في مجتمع تعيش فيه أقلّيّات، ويتعلّق جزء ملحوظ من النّقاش العامّ بحقوقهم، هناك خطر بأن يمسّ بهم الاستفتاء العامّ، وبهذا يتفاقم خطر استبداد الأغلبيّة.
كما أنّه من الممكن ألّا يكون الاستفتاء العامّ نزيهًا بسبب جوانب تقنيّة، مثل: مَن يكتب السّؤال؟ كيف تتمّ صياغة السّؤال؟ مثلًا، لن يكون من الممكن طرح السّؤال "هل تؤيّد الإصلاح القضائيّ أم تعارِضه؟" لأنّ المصطلح "إصلاح قضائيّ" نفسه عُرضة للخلاف. كما أنّ حقيقة أن تقوم لجنة الانتخابات المركزيّة بالإشراف على الاستفتاء العامّ، والّتي هي هيئة سياسيّة، من الممكن أن يكون إشكاليًّا، لأنّ الائتلاف الحكوميّ يسيطر على هذه اللّجنة.
مع هذا، لا يمكن إلغاء استعمال الاستفتاء العامّ مُسبَقًا وبشكل قطعيّ. ربّما في المستقبل، في ظروف سياسيّة معيّنة، يمكن أن يكون هناك سبب وجيه لاستعماله، مثلًا من أجل المصادقة بشكل احتفاليّ وباتّفاق واسع النّطاق على وثيقة شاملة تشرّعها الكنيست، وتشمل قوانين أساس تُدار الدّولة وفقها. لكن في الوضع الحاليّ، الّذي يوجد فيه خلاف فيما يتعلّق بماهيّة الدّيمقراطيّة ورفض لقواعد اللّعبة، هناك خطر بأن يدفع الاستفتاء العامّ إسرائيل بمدًى أكبر في هاوية اللّاديمقراطيّة الموجودة فيها.
حسب رأيي إذا تمّت المصادقة على "الإصلاح" باستفتاء عامّ، ستكون هذه نهاية الدّيمقراطيّة الإسرائيليّة.

(معدّ حسب: د. بلاندر، "בבקשה רק לא משאל עם"، **YNET**، 11/08/2023)

/يتبع في صفحة 3/

الأسئلة

أجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3 (لكلّ سؤال – 50 درجة).

انتبهوا: في القسم الأوّل من كلّ سؤال (عرض المصطلح)، أجيبوا **حسب ما تعلّمتموه** وليس حسب القطعة.
في القسم الثّاني من السّؤال، أجيبوا **حسب القطعة**.

1. اعرضوا المبدأ الدّيمقراطيّ: **مبدأ حسم الأكثريّة**.
اشرحوا كيف ينعكس هذا المبدأ في القطعة.

2. اعرضوا المبدأ الدّيمقراطيّ: **مبدأ تقييد السّلطة**.
اشرحوا كيف يمكن أن يتمّ المسّ بهذا المبدأ، حسب ادّعاء الكاتب.

3. اعرضوا وظيفتَي الكنيست:
- **سلطة تأسيسيّة / مجلس تأسيسيّ**.
- **انتخاب (تعيين) أصحاب الوظائف**.

اشرحوا كيف تنعكس وظيفة الكنيست **سلطة تأسيسيّة / مجلس تأسيسيّ** في القطعة.

בהצלחה!
نتمنّى لكم النّجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.
אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.
حقوق الطّبع محفوظة لدولة إسرائيل.
النّسخ أو النّشر ممنوعان إلّا بإذن من وزارة التّربية والتّعليم.